

حماية المنتج المحلي في العراق وإمكانية الإستفادة من التجربة التركية*

أ.د عبد الكريم جابر **

م.م حيدر كاظم مهدي
شنجار**

amksoal@Gmail.com Kadhimhaidar73@gmail.com

المستخلص:

رافق الانفتاح الاقتصادي الذي شهده العراق بعد العام 2003، الكثير من السلبيات ذات التأثير المباشر على القطاعات الاقتصادية، إذ شهدت الأسواق المحلية دخول مختلف أنواع السلع الأجنبية، مستفيدة من ضعف الأنظمة والقوانين الكمرية التي تنظم دخول هذه السلع، رافق ذلك أيضا الإهمال وارتفاع تكاليف صيانة وإدامة المنشآت الصناعية، وعدم مواكبتها للتطور الصناعي العالمي، مما جعل المنتجات الأجنبية هي المتسيدة في الأسواق المحلية، الأمر الذي أدى إلى ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في توفير المنتجات، واستيعاب القوى العاملة. ومن هنا فإن هدف البحث تمثل بضمان تطبيق الوسائل والإجراءات الضرورية لحماية ودعم المنتج المحلي، ولغرض الاطلاع على التجارب العالمية والإستفادة منها في هذا المجال فقد تم أخذ التجربة التركية أنموذجاً لذلك من خلال عرض هيكل ومكونات الاقتصاد التركي وأهم الوسائل والاجراءات المستخدمة في حماية ودعم المنتجات المحلية والتي سيتم التطرق اليها في المبحث الأول فيما تضمن المبحث الثاني تحليل واقع الانتاج الزراعي والصناعي في العراق وأهم الوسائل والإجراءات التي يمكن استخدامها في حماية المنتج المحلي.

Protection of local Product in Iraq And the Possibility of Benefiting from the Turkish Experience

Haidar K.

Dr. Abdulkareem J. Shinjar

Mahdi

Abstract

The economic openness witnessed in Iraq after 2003 has been accompanied by many negative factors that have a direct impact on the economic sectors. Local markets witnessed the entry of various types of foreign goods, benefiting from the weakness of customs regulations and laws governing the entry of these goods. Industrial enterprises, and their failure to keep pace with the global industrial development, which made foreign products in the local markets, which led to weak contribution of productive sectors in the provision of products, and absorption of the workforce. The aim of the research is to ensure that the necessary means and procedures are applied to protect and support the local product. For the purpose of reviewing and benefiting from international experiences in this field, the Turkish experience has been used as a model by presenting the structure and components of the Turkish economy and the main means and procedures used to protect and support local products. Will be addressed in the first section,

* بحث مستل من رسالة ماجستير

** عضو هيئة تدريس/ جامعة القادسية /كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

while the second section analyzes the reality of agricultural and industrial production in Iraq and the most important means and procedures that can be used to protect the local product.

المقدمة

يعد موضوع الحماية من المواضيع المهمة والحساسة التي شغلت مساحات واسعة من الجدل والمناقشات بين المهتمين في هذا الجانب، خاصة مع التراجع الكبير والتدهور النوعي في إنتاج السلع الوطنية، إلى جانب المزاخمة والمنافسة من السلع الأجنبية المستوردة في ظل تبني سياسة الباب المفتوح والتي انتهجتها الحكومات المتعاقبة بعد العام 2003، فالسوق المحلية افتقدت الكثير من المنتجات الوطنية، والمصانع الموجودة لم تعد تلبي حاجة السوق من حيث الكمية أو الجودة، فالسلع المستوردة أصبحت أكثر وفرة وأقل كلفة من المنتج المحلي. ومع هذا التدهور، كانت هناك عدة محاولات لإنعاش مشاريع الصناعة والزراعة، من خلال منح القروض، وتوفير بعض من أنواع الدعم، إلا أنها كانت خجولة، وغير قادرة على أحداث نقلة نوعية في إنتاج تلك المشاريع.

مشكلة البحث

أن الأنظمة والقوانين الكمركية الحالية لم تسهم في الحد من ظاهرة الإغراق التجاري مما أحدث بالغ الضرر بالأنشطة الانتاجية الوطنية وأضعف من قدرة المنتج المحلي على المنافسة .

فرضية البحث

إن سياسة الحماية يمكن ان تؤدي دوراً مهماً في الحد من ظاهرة الاغراق وستوفر البيئة المناسبة للقطاعات الاقتصادية، الصناعية والزراعية من العمل بطريقة توسع الطاقة الإنتاجية، وبالتالي تخفض تكاليف الإنتاج، مما يسهم في استيعاب أعداد متزايدة من القوى العاملة، وخفض نسبة البطالة، وكذلك في تحقيق الهدف الأساس وهو القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة.

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة جمهورية تركيا في مجال حماية منتجاتها الوطنية، مع تقديم الآليات التي تحافظ وتعزز من حماية المنتج المحلي من المنافسة الأجنبية، كما تهدف الدراسة إلى عرض التحديات التي تواجه الصناعة العراقية وإمكانية استخدام الوسائل اللازمة لتوفير الحماية للمنتج المحلي.

أهمية البحث

تسليط الضوء على موضوع في غاية الأهمية ألا وهو حماية المنتج المحلي، فالتحديات الراهنة التي يفرضها انفتاح العراق نحو الأسواق الدولية أفرزت آثاراً في أغلبها سلبية على الصناعات الوطنية، مما نتج عنها تدهور في القطاعات الإنتاجية خاصة الزراعية والصناعية، الأمر الذي يقودنا إلى تشخيص كل ما يتعرض له المنتج، والبحث في الآليات التي تضمن توفير الحماية اللازمة.

منهجية البحث

للإجابة على إشكالية الدراسة، ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرضية الموضوعة، كان علينا اختيار المنهج التحليلي ممزوجاً بالمنهج الاستقرائي الذي سيمكننا من التحليل الكمي والنوعي للبيانات المتوفرة لدينا.

المبحث الأول : حماية المنتج المحلي في تركيا أولاً : سمات الاقتصاد التركي:

يتميز الاقتصاد التركي بالنمو والتطور، فعند قيام الحكم الجمهوري في العشرينيات من القرن المنصرم لم تكن تركيا على وجه التقريب سوى دولة زراعية بالكامل وبفضل وتوجيه الحكومات التركية المتعاقبة، ازداد عدد المصانع من 118 مصنعاً في عام 1923 إلى أكثر من (1000) مصنع في عام 1941، وفي الوقت الحاضر يوجد في تركيا ما يربو على (30000) مصنع وتمتلك الحكومة وسائل الاتصال وخطوط سكك الحديد والمطارات والمرافق ذات الشأن، كما تسيطر على صناعة الفولاذ والتعدين ومعظم إدارات العمل المصرفي، وتمتلك ما يقارب (400000) هكتار من الأراضي الزراعية، بينما يمتلك القطاع الخاص النسبة الأكبر من المزارع والمصانع الصغيرة وشركات البناء⁽¹⁾.

وتقوم تركيا بالاستثمار المباشر في العديد من دول شرق ووسط أوروبا إذ بلغ حجم الاستثمار نحو (1.4) مليار دولار في مجالات الموارد الطبيعية والإنشاءات. كما بلغت الصادرات التركية نحو (142.606) مليار دولار عام 2016، ومن أبرز صادراتها الملابس والأغذية المصنعة، والصناعات المعدنية، ومعدات النقل وتعد كل من ألمانيا والمملكة المتحدة والعراق من أهم شركائها التجاريين. أما الواردات فقد بلغت نحو (198.602) مليار دولار معظمها ترجع لزيادة الطلب على موارد الطاقة مثل الغاز الطبيعي والنفط الخام وقد استفادت تركيا من الاتحاد الكمركي مع الاتحاد الأوروبي، لزيادة الإنتاج الصناعي للصادرات، بينما كانت تستفيد كذلك من الاستثمارات الأجنبية الواردة من الاتحاد الأوروبي الى تركيا.

وتشكل السياحة أحد أهم أعمدة الاقتصاد التركي وخاصة في العقود الأخيرة، إذ أصبحت مقصداً للثقافة والسياحة الصحية، ففي عام 2016، جذبت تركيا (25.325) مليون سائح أجنبي، إذ احتلت الترتيب السادس كإحدى أهم الدول سياحة في العالم، وحقق قطاع السياحة إيرادات بلغت نحو (22.11) مليار دولار. ويبين الجدول رقم (1) هيكل الناتج المحلي الإجمالي في تركيا وحجم مساهمة كل قطاع فيه وكما يأتي :

جدول (1)
هيكل الناتج المحلي الإجمالي في تركيا للمدة (2010 – 2016)

القطاع السنوات	قطاع الزراعة %	قطاع الصناعة %	قطاع الخدمات %	المجموع	الناتج المحلي الإجمالي
2010	10.3	27.9	61.8	%100	731.1
2011	9.4	30.6	60	%100	832.5
2012	8.7	30.5	60.8	%100	873.9
2013	7.6	31.6	60.8	%100	950.5
2014	7.4	31.8	60.8	%100	798.4
2015	7.8	31.6	60.6	%100	719.2
2016	6.9	32.4	60.7	%100	863.7

Sources:- unctad handbook of statistics United Nations New York 2016 P. 226.

- World Bank Turkey Statistics Data. Worldbank. Org.

1. القطاع الزراعي □

يعد قطاع الزراعة في تركيا من القطاعات الهامة التي تسهم في انعاش الاقتصاد من حيث عدد العاملين في هذا القطاع، إذ يستوعب (20%) من إجمالي القوى العاملة، إضافة إلى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (7%) كما مبين في الجدول السابق وتمتلك تركيا ما يقارب (384) مليون هكتار من الأراضي الزراعية، و (146) مليون هكتار من المراعي الطبيعية. وشهد الانتاج الزراعي زيادة ملحوظة خاصة بعد عام 2000، فقد طرأ ارتفاع في انتاج مختلف المحاصيل، وقد ساهمت عدة عوامل في تحقيق هذه الزيادة منها، الإكثار من انتاج البذار، وعملية السقاية الصحيحة، بالإضافة الى الاستخدام الرشيد للمبيدات والأسمدة الزراعية، إلى جانب إدخال التطور التكنولوجي في عملية زيادة الانتاج وزيادة اعداد المزارع التجارية الكبيرة الحجم⁽²⁾.

ويعد القمح أهم محاصيل الحبوب إذ احتل المرتبة الأولى من حيث المساحة، فقد بلغت مساحته المزروعة 68% من مجموع الأراضي الزراعية أي ما يعادل (205) مليون هكتار، ويبلغ الانتاج التركي من القمح 3.5% من الإنتاج العالمي. واحتل الشعير المرتبة الثانية بعد القمح من حيث المساحة، إذ تبلغ المساحة المزروعة بالشعير 25%، ويعتبر أحد أهم المنتجات المصدرة للخارج. بالإضافة إلى الحبوب تعد تركيا منتجاً ومصدراً رئيساً لمختلف أنواع الفواكه والخضر والمكسرات إذ تعد من أكثر الدول المنتجة للبندق والذي شكل 80% من الصادرات العالمية. أما بالنسبة لقطاع الثروة الحيوانية، فتمثل جزءاً مهماً ورئيساً للاقتصاد التركي، وقد ازدهر هذا القطاع بفضل الدعم الحكومي، إضافة إلى الدعم الاستثماري، إذ جذب الإنتاج الحيواني أعلى مبالغ الاستثمار في قطاع الزراعي، وبلغ قيمة الإنتاج الحيواني حوالي (38.15) مليار دولار خلال العام 2014، أما الأنواع المهيمنة من حيث الانتاج، فتتمثل بالأبقار إذ بلغت قيمة منتجاتها (10.68) مليون دولار، تلتها الأغنام بقيمة (3.656) مليون دولار. أما قطاع الدواجن فشهد نمواً مستمراً، بسبب الدعم المستمر الذي تقدمه الحكومة التركية لهذا القطاع، فقد احتلت المرتبة الأولى في حجم الصادرات إلى أوروبا من لحوم الدواجن والبيض، إذ انتجت تركيا (1.700) مليون طن من لحوم الدجاج خلال العام 2014⁽³⁾. وتعد تركيا واحدة من أهم الدول المنتجة للسل، إذ احتلت المرتبة الثانية كأكبر منتجي العسل في العالم بإنتاج بلغ حوالي (105532) طن عام 2016.

2- القطاع الصناعي

استند جزء كبير من التنمية الاقتصادية في تركيا على قاعدة التصنيع الكبيرة والمتنوعة، والقوى العاملة المدربة تدريباً جيداً، والموقع الاستراتيجي، والذي ساعد على بناء قطاع صناعي يركز على السلع المتوسطة والعالية القيمة المضافة وبلغت مساهمة قطاع الصناعة حوالي 295% من الناتج المحلي الإجمالي، ومنتجاتها المصدرة بلغت 767% من إجمالي الصادرات كما استوعب 27% من إجمالي القوى العاملة.

شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم جزءاً رئيساً من القطاع الصناعي في تركيا ووفقاً لأرقام الخزانة التركية تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة 99% من جميع الشركات في تركيا، وتسهم بنحو 78% من العمالة، و 62% من الصادرات و 57% من إجمالي القيمة المضافة. وتتلقى هذه الشركات الدعم من الحكومة من خلال المساعدة في التمويل والتدريب وتطوير التكنولوجيا والابتكار وتوجيه الصادرات وتحسين النوعية. وتعد تركيا مصدراً كبيراً لسلع الصناعات التحويلية، فخلال المدة (2011 - 2014) ارتفع إجمالي الصادرات للسلع الصناعية بنسبة 5.1% سنوياً أي بنحو (122) مليار دولار. أما قطاعات التصدير الرئيسية في تركيا فتشمل صناعة السيارات والمنسوجات، والملابس، والمواد الكيميائية، والآلات والحديد والصلب، والالكترونيات. ففي مجال قطاع السيارات احتلت تركيا المركز السابع عشر عالمياً في مجال تصنيع السيارات العالمية، إذ بلغ حجم انتاجها (1.2) مليون وحدة خلال عام 2014، بما في ذلك الجرارات الزراعية إذ ازدادت الطاقة الانتاجية لتصل إلى أكثر من (1.7) مليون وحدة خلال العام 2015. وتمثل سيارات الصالون 60% من الانتاج، تليها المركبات التجارية والجرارات. ويعمل في قطاع صناعة السيارات أكثر من (400) ألف شخص⁽⁴⁾. وتدخل الشركات الأجنبية بمشاريع مشتركة مع الشركات التركية في صناعة السيارات، إذ تعتبر شركات توفاس (Tofas)، وأويك رينو (Oyak-Renau H)، من أهم الشركات المشتركة ذات العلامة التجارية، وتشكلان 65% من جميع المركبات المصنعة في تركيا خلال 2014. وشكلت السوق الأوروبية الوجهة الرئيسية للصادرات التركية من السيارات، إذ بلغت الصادرات نحو (22.5) مليار دولار خلال العام 2014.

ثانياً: برامج الدعم والحوافز الحكومية

تقدم الحكومة التركية جملة من الحوافز وبرامج الدعم لعدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد، لا سيما القطاعات ذات القدرة التصديرية، لزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية من خلال المساهمة في تخفيض تكاليف انتاجها، وتحسين جودة منتجاتها. ففي المجال الزراعي، ووفقاً لوزارة الزراعة، دفعت الحكومة (9.1) مليار ليرة خلال العام 2014 كمدفوعات دعم مباشر للقطاع الزراعي، خصصت لدعم البذور والأسمدة، وتحليل التربة. وكذلك برامج التنمية الريفية وإعداد خطط الإنتاج، ووضع توقعات للطلب في المستقبل. وفي إطار استراتيجيتها في قطاع السيارات، وفي سعيها لتعزيز القوة التنافسية العالمية المستدامة، عملت الحكومة على تأسيس نظام حوافز للاستثمار في صناعة السيارات من خلال تغطية الضرائب، وتخصيص الأراضي لإقامة المشاريع الصناعية ذات الصلة، إذ تسعى تركيا إلى انتاج (4) ملايين مركبة بحلول 2023، يتم تخصيص 75% منها لأغراض التصدير. أما قطاع المنسوجات والملابس فهو أيضاً مشمول بخطط الحوافز العامة للاستثمار، كإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة، والرسوم الكمركية على الآلات والمعدات المستوردة.

وفي إطار الحوافز للصناعة السياحية، تستفيد المؤسسات السياحية من إعفاء مؤقت لضريبة الأملاك في المباني المستخدمة للأغراض السياحية لمدة خمس سنوات، كما تقدم البنوك التركية اعتمادات للأنشطة السياحية. كما يوفر قانون الحوافز الاستثمارية الثقافية، بعض الدعم لتشجيع الاستثمارات الثقافية وحماية التراث الثقافي. إذ يسمح القانون في دعم العمالة والطاقة، فيما يتعلق بالعمالة فيتم تخفيض 50% من ضريبة استقطاع الدخل على رواتب العاملين. كما يصل دعم الطاقة الى 20% من تكاليف الكهرباء أو الغاز خلال السنوات الخمس الأولى من بداية عمل المشروع السياحي. كما يمكن لوكلاء السفر الحصول على 50% من تكاليف المشاركة في المعارض الخارجية، إضافة إلى برنامج منح الترجمة وهو مشروع إعانة لنشر الأعمال الثقافية والفنية والأدبية التركية باللغات الأجنبية، إذ يتم تقديم المنح للناشرين من أجل تعزيز الثقافة والادب التركي في الأوساط الفكرية في الخارج، الغرض منه تنشيط السياحة⁽⁵⁾. ولغرض تشجيع المنتج المحلي، ومن خلال المشتريات الحكومية، أنشأت لجنة مستقلة بموجب القانون للأشراف على المناقصات العامة، وبموجب القانون يمكن للشركات الأجنبية التي تستوفي معايير معينة أن تشارك في المناقصات الوطنية. ويقدم القانون 15% كحد أقصى كأفضلية

سعرية لمقدمي العروض المحليين، وأضاف القانون المعدل لعام 2014 ميزة أخرى، بأن جعله إلزامياً لشراء المنتجات الصناعية المتوسطة والعالية التكنولوجيا. وتشكل المشتريات الحكومية حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي. ولدى تركيا حوافز عديدة لتحفيز الصادرات، إذ قدمت إعانات تصديرية تتراوح بين 10% و 20% من قيمة الصادرات لـ(16) نوعاً من المنتجات المصدرة الخام والمصنعة. تضمنت هذه الإعانات أشكال مختلفة، كالسياسات التفضيلية المتعلقة بالضرائب، وتخفيض عبء الديون، مما انعكس إيجاباً على تخفيض التكاليف الإنتاجية، وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

ثالثاً : اجراءات وتدابير الحماية التجارية

أقرت تركيا عدد من القوانين ذات الصلة بشأن منع المنافسة غير المشروعة في الواردات منها قانون رقم (13482/1999) والمعدل بموجب المرسوم المرقم (9840 / 2005). وتم تكليف المديرية العامة للواردات في وزارة الاقتصاد بالتحقيق في الشكاوي المتعلقة بالإغراق السلي. وإذا ما خلصت المديرية العامة للواردات إلى ان التحقيق له ما يبرره، فإنها توصي إلى مجلس التقييم للمنافسة غير المشروعة في مجال الاستيراد، وإذا وافق على ذلك، سيأذن للمديرية بإجراء التحقيق. ويجوز للمجلس أن يقدم مقترحاً في سياق التحقيق وتقييم النتائج، بفرض تدابير مؤقتة أو نهائية، يتم الموافقة عليه من قبل وزير الدولة لشؤون التجارة الخارجية⁽⁶⁾. ويجوز فرض تدابير مؤقتة قبل (60) يوماً من بدء التحقيق، وتقتصر مدتها على أربعة اشهر. ولا تزال تركيا مستخدماً هاماً لتدابير مكافحة الإغراق، إذ احتلت المرتبة العاشرة بين أعضاء منظمة التجارة العالمية من حيث تدابير مكافحة الإغراق، والمرتبة السابعة من حيث عدد تدابير مكافحة الإغراق المفروضة. وتخضع الصين لأكبر عدد من التدابير، تليها أندونيسيا والهند. وتؤثر رسوم مكافحة الإغراق في الغالب على المنسوجات والملابس والمنتجات المعدنية الأساسية والبلاستيك والمطاط ومجموعة من السلع المصنعة الأخرى.

أما بالنسبة للإجراءات والمتطلبات الكمركية، فتقع مسؤوليتها على عاتق وزارة الكمارك والتجارة، ويشكل قانون الكمارك رقم (4458) بصيغته المعدلة، بالإضافة إلى لوائح، الإطار القانوني الأساسي للمسائل الكمركية، وتتماشى الإجراءات الكمركية مع الوثيقة الإدارية

المستخدمة في الاتحاد الأوروبي. واعتباراً من 2012، بدأ العمل في تركيا بإصدار بيان موجز قبل وصول البضائع إلى المنطقة الكمركية التركية، حيث ينبغي تقديم معلومات من البضائع ومركبة النقل إلكترونياً إلى مكتب الكمارك لغرض إجراء تحليل للمخاطر التي قد تدخل في تركيب البضائع قبل إدخالها إلى الأراضي التركية. وينبغي تقديم التصريحات الموجزة من قبل الشخص الذي يجلب البضائع، أو الذي يتحمل مسؤولية نقل البضائع إلى المنطقة الكمركية التركية. ووفقاً لتقارير البنك الدولي لعام 2016 بشأن التجارة عبر الحدود، تحتاج تركيا إلى (13) وثيقة استيراد، ومتوسط الوقت اللازم للاستيراد على الحدود هو (3) أيام بتكلفة استيراد (655) دولار. ولا يجوز عبور بعض السلع إلا من خلال مكاتب الكمارك المتخصصة، والغرض من هذه الممارسات هو جعل مكاتب الكمارك أكثر انضباطاً، وتحسين الإجراءات الكمركية لبعض السلع، وكذلك ضمان الوفاء بالمعايير، ووضع ضوابط فعالة على التعريفات الكمركية، ومساائل المنشأ. إذ يتم تقسيم مكاتب الكمارك التركية كل مختص في سلع معينة، للتمكن من المتطلبات السابق ذكرها⁽⁷⁾.

وفيما يتعلق بالتعرفة الكمركية (Tariff)، ترتبط تركيا باتحاد كمركي مع الاتحاد الأوروبي منذ عام 1996، والذي أعفى كلا الجانبين من التعرفة الكمركية مع بعضها البعض، وألغيت حصص الاستيراد والتصدير. وفي الوقت نفسه تتبنى تركيا التعرفة المشتركة للاتحاد الأوروبي في المنتجات غير الزراعية المستوردة من بلدان ثالثة. وتخضع السلع المستوردة للتعريفات الكمركية، والضرائب الداخلية المتمثلة بضرائب الاستهلاك الخاصة وضريبة القيمة المضافة التي يتحملها المستورد وتحتسب ضريبة القيمة المضافة على أساس تكلفة الشخص مضافاً إليها معدل الرسوم الكمركية، وتتراوح ضريبة القيمة المضافة من 1% إلى 8% ويمكن أن تصل إلى 18% بالنسبة لبعض المنتجات المصنعة. ويتم إعفاء بعض السلع المستوردة من الرسوم الكمركية، كالسلع الرأسمالية وبعض المواد الخام والواردات من قبل المؤسسات الحكومية والشركات المملوكة للدولة ومنتجات الاستثمار.

وعلى الرغم من أن الأحكام القانونية تسمح للحكومة بزيادة معدلات تعرفه الدولة الأولى بالرعاية عندما تعتبر غير كافية لتوفير الحماية اللازمة للصناعات المحلية، إلا أنها تقوم بإصدار مرسوم في بداية كل عام يتضمن قوائم بمعدلات الرسوم الكمركية، حتى يكون المصدر الأجنبي على علم بتفاصيل الضرائب الكمركية. وعادة ما يتم رفع متوسط التعرفة الكمركية

استجابة لطلبات المنتجين المحليين، فبالرغم من أن تركيا دولة مفتحة اقتصادياً بشكل نسبي، إلا أنها توفر الحماية الكافية لمنتجاتها الوطنية، وخاصة المنتجات الزراعية، إذ بلغ متوسط التعرفة الكمركية 49% للمنتجات الزراعية، كمنتجات اللحوم والألبان والسكر والتبغ وغيرها من المنتجات. أما المنتجات غير الزراعية فبلغ متوسط التعرفة حوالي 55%.

وتخضع كل من الواردات والصادرات لعدد من التدابير الحدودية في تركيا، بما في ذلك الحظر التام، إذا كانت تشكل خطراً على الصحة، والأمن القومي. كما تخضع إحدى عشرة فئة من السلع لرخصة الاستيراد، و(26) رخصة تصدير، إذ تلتزم تركيا بالاتفاقيات الدولية لحظر السلع الاستراتيجية والسيطرة عليها، كما تلتزم بمراقبة وفحص جودة الصادرات.

رابعاً : الملامح الأساسية في التجربة التركية:

شهد العالم تغيرات كبيرة منذ سبعينيات القرن المنصرم، أستندت إلى التغيرات التي اتخذتها الدول المختلفة في سياق التحولات الاقتصادية على الأقل، مما مثل في مرحلة لاحقة من رسم تجربة خاصة لها ملامحها التي تميز تجربتها الجديدة، وتعد تركيا واحدة من الدول التي انتهجت مجموعة من السياسات الاقتصادية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مما انعكس على الاقتصاد التركي بشكل إيجابي، وتم تحويله من اقتصاد يعتمد على القطاع الزراعي بشكل أساسي الى اقتصاد متنوع تؤدي الصناعات الصغيرة والمتوسطة فيه دوراً محورياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفيما يلي أبرز تلك الملامح:

- 1- لا تزال الزراعة تشكل جزءاً هاماً من الاقتصاد التركي، فتركيا منتج رئيس للمنتجات الزراعية، وحافظت تركيا على فائض تجاري في المنتجات التجارية بلغ حوالي (3) مليار دولار في 2014.
- 2- استند جزء كبير من التنمية الاقتصادية في تركيا على قاعدة التصنيع الكبير والمتنوع في البلاد، وقد ساعدت تكاليف العمالة المنخفضة نسبياً، والقوى العاملة المدربة تدريباً جيداً، على بناء قطاع صناعي قوي يركز على السلع المتوسطة والعالية القيمة المضافة.
- 3- في الوقت التي تشكل فيه الزراعة والصناعة التحويلية جزأين هامين في الاقتصاد التركي، فإن الخدمات لا تزال المساهم والمهيمن على الناتج المحلي الإجمالي، وتشمل قطاعات الخدمات المتقدمة والمهمة في تركيا، الخدمات المالية والسياحية والاتصالات. ولقطاع السياحة أهمية

خاصة فيما يتعلق بالتجارة، مما ساهم في تحقيق التوازن التجاري في الخدمات، ولا سيما الفوائض الكبيرة في خدمات السفر والنقل.

4- تواصل تركيا أدراك أهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال من البرامج المحفزة والمناطق الحرة، ولا يزال القانون الرئيسي للاستثمار هو قانون الاستثمار الأجنبي لعام 2003، يوفر العناصر الرئيسية لاستثمار مثل المعاملة الوطنية، ونقل العائدات، وما إلى ذلك من الحوافز التي تزيد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

6- على الرغم من أن تركيا دولة منفتحة اقتصادياً بشكل نسبي إلا أنها توفر الحماية الكافية لمنتجاتها الوطنية وخاصة الزراعية، إذ بلغ متوسط التعرفة الكمركية 49% لمنتجات الزراعة وخاصة منتجات اللحوم والألبان والسكر والتبغ وغيرها من المنتجات. أما المنتجات غير الزراعية فبلغ متوسط التعرفة حوالي 5.5%. وما يتعلق بمكافحة الإغراق فتعد تركيا من أكثر أعضاء منظمة التجارة العالمية استخداماً لهذه التدابير.

7- تمثل المشتريات الحكومية حوالي 7% من الناتج المحلي الإجمالي، إذ سمحت بتطبيق الأفضلية الوطنية في مجال المشتريات، فقدمت ميزة سعرية قدرها 15% للموردين المحليين.

خامساً: إمكانية الإستفادة من التجربة التركية

رغم التباين والاختلاف بين الاقتصاديين العراقي والتركي من جانب تمتع الأول بمزايا الاقتصاد الريعي وارتكاز الثاني على الجوانب الزراعية والصناعية والسياحية وغيرها من المجالات في تحقيق النمو الاقتصادي إلا أن ذلك لا يمنع من الاطلاع على أهم الجوانب المهمة والاساسية للاقتصاد التركي في دعم وحماية المنتج المحلي فبالرغم من الانفتاح الاقتصادي لتركيا على العالم إلا أنها اعتمدت على تدابير حامية للوقاية من سياسات الاغراق التجاري وذلك لحماية منتجاتها المحلية إذ تم تصنيفها في المركز السابع بين أعضاء منظمة التجارة العالمية من حيث عدد تدابير مكافحة الإغراق المفروضة على السلع الواردة إليها وهذا يدل على ان الانفتاح الاقتصادي لا يعني فتح الباب على مصراعيه أمام المنتجات الأجنبية وبالتالي الإضرار بالمنتجات المحلية وهذا ما عملت عليه تركيا من خلال زيادة عدد التدابير المفروضة على السلع الأجنبية والتي ارتفعت من (27) تدبيراً عام 2002 إلى (144) تدبيراً عام 2015 تم فرضها على مختلف أنواع السلع الأجنبية كان الغرض منها مواجهة الإغراق التجاري.⁽⁸⁾

وعملت تركيا كذلك على توفير دعم مناسب للسلع والمنتجات المحلية من خلال دعم مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة التصديرية منها إذ قدمت الحكومة التركية ما يقارب (9.1) مليار ليرة خلال العام 2014 لدعم المحاصيل الزراعية الاستراتيجية إضافة إلى تأسيس نظام لحوافز الاستثمار في صناعات معينة لتعزيز القوة التنافسية كإعفاءات الضريبة للمواد والمعدات المستوردة التي تستخدم في تطوير الإنتاج المحلي. كما عملت الحكومة التركية على تقديم الدعم المناسب للقطاع السياحي أثمرت عن تحقيق نمواً كبيراً في هذا القطاع نتيجة للحوافز المقدمة ومشاريع الجذب السياحي جعلت من تركيا وجهة رئيسة في السياحة العالمية مستفيدة من الموقع الجغرافي والمناخ والأثر التاريخي. ومن هنا فإن تركيا عملت في اتجاهين لتعزيز المنتج المحلي الأول من خلال توفير الحماية الكافية لهذا المنتج من خلال تدابير مكافحة الإغراق والثاني من خلال الدعم والحوافز المقدمة لمختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والسياحية وبالتالي فإذا ما أريد تعزيز المنتج المحلي في العراق فلا بد أولاً من توفير المناخ المناسب للقطاعات الانتاجية من خلال اتباع الوسائل الحمائية التي تضمن منافسة المنتج المحلي للمنتج الأجنبي إضافة إلى تقديم الحوافز المالية والتسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية حتى تتمكن من التغلب على تكاليف الانتاج المرتفعة ومن ثم القدرة على المنافسة .

المبحث الثاني : واقع الانتاج الزراعي

والصناعي في العراق وسبل الحماية

أولاً: القطاع الزراعي : يعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة على الرغم من عدم تبوئه مقام الصدارة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بسبب ضخامة مساهمة القطاع النفطي في هذا التكوين فخلال المدة (2005-2016)، بلغ انتاج القطاع الزراعي أدنى مستوى له وذلك في العام 2005 بواقع (5.06) تريليون دينار ، إلا أن نسبته كانت الأعلى إذ ما قورنت بالسنوات الأخرى خلال نفس المدة، إذ شكلت (6.89%) من الناتج المحلي الإجمالي، أما أعلى مساهمة لهذا القطاع فكانت في العام 2014، بواقع (13.4) تريليون دينار وشكل بذلك نسبة بلغت نحو (4.9%) من إجمالي الناتج المحلي.

تحتل المحاصيل الاستراتيجية المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في الانتاج الزراعي في العراق، وتسهم في تغطية نسب متفاوتة من حاجة الاستهلاك المحلي. وتستحوذ محاصيل

الحبوب على النسبة الأكبر من المساحات المزروعة في الموسم الشتوي في الأراضي الديمية والمروية⁽⁹⁾. ويعد محصول الحنطة من أهم محاصيل الحبوب إنتاجاً واستهلاكاً واستيراداً، وقد أستحوذ على الجزء الأكبر من المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب، وقد بلغ أعلى مستوى لها خلال المدة (2005-2016) وذلك في العام 2014 بمساحة تقدر بـ(8528) ألف دونم، إلا أن العام 2016 والعام الذي سبقه شهدا أدنى مساحة مزروعة بمحاصيل الحبوب كافة، ومحصول الحنطة خاصة، كما موضح في الجدول رقم (2) وذلك بسبب العمليات العسكرية التي شهدتها هذه السنوات ضد تنظيم داعش الارهابي، والتي أدت إلى خروج مساحات واسعة من زراعة هذه المحاصيل. إذ بلغت المساحات المزروعة بالحنطة خلال العام 2016 حوالي (3697) ألف دونم، وبلغ حجم الانتاج خلال نفس العام (3053) ألف طن، وهو أقل بكثير من حجم الإنتاج للعام 2014 والذي بلغ (5055) ألف طن.

جدول (2)
المساحة والغلة والإنتاج لمحاصيل الحبوب الرئيسية في العراق

السنوات	الحنطة			الشعير			الرز	
	المساحة المزروعة (ألف دونم)	الإنتاج (ألف طن)	الغلة (كغم/دونم)	المساحة المزروعة (ألف دونم)	الإنتاج (ألف طن)	الغلة (كغم/دونم)	المساحة المزروعة (ألف دونم)	الإنتاج (ألف طن)
2005	6410	2228	347	4253	754	177	428	308
2006	6054	2286	377	4104	919	224	502	363
2007	6279	2202	350	4374	748	171	497	392
2008	5741	1255	218	5395	404	74	339	248
2009	5049	1700	336	2817	501	178	219	173
2010	5543	2748	495	4026	1137	282	191	155
2011	6542	2808	429	3650	820	224	263	235
2012	6914	3062	442	2849	832	292	318	361
2013	7376	4178	566	3363	1003	298	383	451
2014	8528	5055	592	4632	1277	275	317	403
2015	4146	2645	637	1003	329	328	110	109
2016	3697	3053	825	1062	499	470	154	181

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، للسنوات 2005-2010.

أما الشعير، فيأتي بالمرتبة الثانية من حيث الأهمية بين محاصيل الحبوب،⁽¹⁰⁾. وبلغ أقصى إنتاج من هذا المحصول وذلك في العام 2014 وبما يقارب (1277) ألف طن، بينما شهد

العام 2015 أدنى مستوى بحجم بلغ (329) ألف طن بسبب الظروف الأمنية (كما ذكر سابقاً) التي مرت بها محافظات (صلاح الدين، نينوى، الانبار). أما الرز فيعتبر من المحاصيل الصيفية المهمة ، والذي يتركز زراعته وإنتاجه في الأراضي المروية، فهو يحتاج إلى وفرة كبيرة من مياه السقي، فكثيراً ما يتذبذب الإنتاج من محصول الرز بين سنة وأخرى، بسبب تأثر المساحات المزروعة بهذا المحصول بوفرة المياه وشحتها .وأحتلت المساحات المزروعة بالرز نسبة أقل بكثير إذا ما قورنت مع محصول الحنطة والشعير، وتتركز معظم هذه المساحات في محافظتي النجف الأشرف والقادسية فخلال المدة (2005-2016) وبسبب شح المياه، شهد العام 2015، انخفاضاً في المساحات المزروعة بمحصول الرز إذ بلغ نحو (110) ألف دونم، وإنتاج بلغ (109) ألف طن، فيما شهد العام 2013 أكبر مساحة مزروعة بهذا المحصول بواقع (383) ألف دونم وبحجم إنتاج (451) ألف طن بسبب الوفرة النسبية في مياه السقي.

وبالانتقال إلى الحديث عن محاصيل الخضر والفواكه، فإن العراق يزخر بمحاصيل وأنواع مختلفة من الفواكه والخضر وذلك لتوفر البيئة الملائمة من مناخ وتضاريس وتربة، وتتنوع هذه المحاصيل بين محاصيل صيفية وأخرى شتوية، كالطماطم والبايما والرقي والبادنجان، والبرتقال والتفاح والتمور وغيرها الكثير من الخضروات والفواكه.

وشغلت محاصيل الخضروات مساحة قدرت بـ(377) ألف دونم وإنتاج بلغ (1014) ألف طن من مختلف المحاصيل خلال العام 2016، وهو أدنى مستوى وصلت إليه هذه المحاصيل خلال المدة (2005-2016)، إذ بلغت أعلى مستوى من الإنتاج وذلك خلال العام 2005 بحجم وصل إلى (4200) ألف طن، وبمساحة (1535) ألف دونم. أما إنتاج الفواكه والحمضيات بلغ (377) ألف طن والتي طرأ عليها انخفاض نسبي مقارنة مع العام 2013 والذي بلغ فيه الإنتاج من الفواكه والحمضيات ما يقارب (727) ألف طن⁽¹¹⁾. أما التمور والتي تعد من أهم الثروات الوطنية إلى جانب الثروات الطبيعية الأخرى كالنفط الخام والموارد الأخرى، والتي كان لها دور اقتصادي مهم في حياة المواطنين منذ القدم. وكان العراق في مقدمة الدول المنتجة للتمور، إذ شكل إنتاجه في العام 1970 نحو (48%) من الإنتاج العالمي، إلا أن هذه الأهمية انخفضت بسبب الظروف التي مر بها العراق والإهمال وعدم الاهتمام بأشجار وبساتين النخيل⁽¹²⁾. وخلال المدة (2005-2016)، تأرجح حجم الإنتاج بين (400) و (600) ألف طن سنوياً من مختلف أصناف التمور.

ويعاني الانتاج الزراعي من مشكلة الإغراق التجاري إذ ما يلفت الانتباه وعند مشاهدة الأسواق العراقية، هو هيمنة واضحة لمحاصيل الفواكه والخضر المستوردة على حساب المنتج المحلي، كما أن الإقبال على الأخير ضعيف نوعاً ما إذا ما قورن مع المنتجات المستوردة ويمكن اعطاء عدة تفسيرات في هذا الخصوص، منها أن المنتج المستورد يأتي مخزوناً بصورة علمية متطورة مما يجعل الزبائن يقبلون عليه على عكس المحلي الذي يجلبه الفلاح مباشرة من الأرض، على الرغم من أن المنتج الأجنبي يأتي قاطعاً مسافات طويلة، وكذلك فترات زمنية، يفقد من خلالها الكثير من قيمته الغذائية، عكس المنتج المحلي سواء كان خضاراً أو فواكه، والذي يصل طازجاً للمواطن. كما يمكن إضافة تفسير أو سبب آخر لهذه الهيمنة وهو رخص ثمن المنتج المستورد مقارنة بالمحلي. كما أن غياب الثقافة الزراعية عند أغلب الفلاحين والمزارعين، واعتمادهم على وسائل بدائية في الزراعة أدى إلى انخفاض الانتاجية، في حين ان العالم قفز درجات واسعة في الزراعة والري والتسميد. ان هذه الأسباب جعلت من الانتاج المحلي من محاصيل الخضر والفواكه لا يلبي الاحتياجات الغذائية، فولد فجوة بين الاستهلاك المتاح، والانتاج، مما اضطر إلى اللجوء للاستيراد لسد هذا النقص، الأمر الذي زاد من حدة منافسة المنتج المستورد، وإضراره بشكل كبير بالمنتج المحلي.

أما الثروة الحيوانية فتعد من الثروات المهمة، والتي لها دور أساس في تعزيز الاقتصاد الوطني، بإعتبارها المكمل الحيوي مع الانتاج النباتي في توفير الغذاء، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، وكذلك مصدر مهم من مصادر الدخل القومي. وتشتمل الثروة الحيوانية على أنواع مختلفة ومتعددة من المنتجات والتي من أهمها، اللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن، وبيض المائدة، والحليب والتي تعد من المصادر المهمة ذات القيمة الغذائية العالية. (13)

وشهد انتاج اللحوم الحمراء، ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (2005-2016)، وكما موضح في الجدول رقم (3)، إلا أن حجم الانتاج لا يسد حاجة الفرد السنوية من هذه المادة الغذائية، مما اضطر للاعتماد على المنتج المستورد لسد هذا النقص، ويقدر الاستهلاك السنوي من اللحوم الحمراء بحوالي (202) ألف طن، في حين بلغ أقصى إنتاج وذلك عام (2015) بواقع (169280) طناً.. أما انتاج اللحوم البيضاء والتي تعتبر أقرب بديل للحوم الحمراء، والتي أخذت موقعاً اقتصادياً متقدماً بين السلع الغذائية، لقيمتها الغذائية، وإنخفاض أسعارها (14) وخلال المدة (2005-2016)، شهد العام 2013 أعلى حجماً للإنتاج من هذا المادة إذ بلغ (211610) طن إلا أن الانتاج بدأ

بالانخفاض بعد ذلك ليصل الى (132610) طن عام 2015. أما بيض المائدة فقد شهد إنتاجه رقماً قياسياً خلال العام 2013، إذ وصل إلى (1149.5) مليون بيضة، وكما هو الحال مع بقية المنتجات الأخرى، وبسبب تدهور الوضع الأمني في المناطق التي سيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي، والذي أدى إلى توقف عدد من مشاريع الدواجن عن العمل، انخفضت مستويات الإنتاج سواء على مستوى اللحوم البيضاء، أو بيض المائدة .

جدول (3)
منتجات الثروة الحيوانية الرئيسية في العراق للمدة (2005-2016)

السنوات	لحوم الحمراء (100 طن)	لحوم الاسماك طن	لحوم البيضاء (100 طن)	بيض المائدة (1000 بيضة)	الحليب (100 طن)
2005	1341	34661	943	1033936	2571
2006	1363	56833	1124	932051	2621
2007	1386	54442	947	807729	2671
2008	1497	47853	848	915594	2724
2009	1522.9	53003	870.9	704652	2770.1
2010	1549.5	55871	1086.8	926213	2821.9
2011	1576.7	48759	1359.1	1018834	2874.3
2012	1604.7	67863	1576.7	1104204	2926.7
2013	1633.3	110482	2116.1	1149582	2985.2
2014	1662.7	83993	1542	373732	3046.4
2015	1692.8	46246	1326.1	564546	3105.1
2016	-----	-----	-----	710755	-----

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2016.

- جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الدواجن، سنوات مختلفة.

وتعد لحوم الأسماك من الثروات الحيوانية الاستراتيجية في العراق لأهميتها الغذائية والاقتصادية، إذ ازداد نشاط تربية الأسماك في السنوات الأخيرة، وأصبحت من الأنشطة الزراعية المهمة، نتيجة لحافز الاستثمار والتوسع في مجال المزارع السمكية، ووصل عدد المزارع السمكية الى (1068) مزرعة، شغلت مساحة مائية تقدر بحوالي (15728) دونماً، خلال العام 2015⁽¹⁵⁾. وقد تطور انتاج اللحوم السمكية خلال المدة (2005-2016)، وشهد ارتفاعاً ملحوظاً إذ وصل الى (110482) طناً خلال العام 2013، إلا أن حجم الإنتاج تراجع بسبب الظروف الأمنية السابقة الذكر، ليصل إلى (46246) طن عام 2015.

ثانياً: القطاع الصناعي

القطاع الصناعي في العراق: واحد من القطاعات الاقتصادية والتي عانت الكثير من المشاكل والصعوبات التي أضعفت من قدرته على النهوض ومنافسة السلع الأجنبية، وتركزت هذه المشاكل في جوانب التمويل والبنى التحتية، وانتشار الفساد المالي والإداري، وارتفاع تكاليف الانتاج. ووفق الجدول رقم (4)، شهدت المنشآت الصغيرة خلال المدة (2005-2016) تذبذباً في عددها، فبعد أن كان (10088) منشأة عام 2005، ارتفع عددها ليصل لأعلى مستوى له خلال المدة المذكورة بواقع (47281) منشأة في العام 2011، ثم تراجعت كثيراً ليصل إلى (25966) في العام 2016، بسبب الأحداث التي توالى على البلد والتي أدت لخروج أعداد كبيرة من هذه المنشآت عن العمل. وتركزت أغلب المنشآت الصغيرة في بعض الصناعات، كصناعة منتجات المعادن سواء المعادن اللافلزية، أو المعادن المشكلة بواقع (9893) منشأة، وكذلك صناعة المنتجات الغذائية بـ (6050) منشأة، وصناعة الأثاث بواقع (5795) منشأة، بالإضافة إلى صناعة الألبسة بعدد وصل إلى (2844) منشأة صغيرة⁽¹⁶⁾.

جدول (4)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في العراق

المنشآت الكبيرة	المنشآت المتوسطة	المنشآت الصغيرة	السنوات
452	76	10088	2005
411	52	11620	2006
423	57	13406	2007
487	-----	-----	2008
495	51	10289	2009
500	56	11131	2010
546	159	47281	2011
657	218	43669	2012
657	226	27694	2013
616	120	21809	2014
600	92	22480	2015
566	179	25966	2016

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، سنوات متفرقة.

أما المنشآت المتوسطة، فقد بلغ عددها (179) منشأة وبشكل هذا العدد تراجعاً ملحوظاً، بعد أن شهد أعلى مستوى لها وذلك في العام 2013 إذ وصل إلى (226) منشأة ويعزى سبب هذا التناقص في أعداد المنشآت المتوسطة إلى الظروف الأمنية التي تم ذكرها سابقاً. أما عن طبيعة النشاط الاقتصادي للمنشآت المتوسطة فيعتبر امتداد للنشاط الاقتصادي للمنشآت الصغيرة، وأن

المعيار الذي يميزها عنها هو في عدد العاملين فيها. إذ جاءت صناعة المعادن اللافلزية بالمرتبة الأولى وشكلت نحو (88) منشأة أي ما يقارب من نصف عدد المنشآت المتوسطة لعام 2016، ثم تلتها صناعة المنتجات الغذائية بنحو (57) منشأة، وتوزعت بقية المنشآت بين الصناعات الكيميائية والمنتجات الصيدلانية، ومعدات الكهربائية وغيرها من الصناعات⁽¹⁷⁾. أما عدد المنشآت الصناعية الكبيرة فقد وصل عددها إلى (657) منشأة في عام 2013، إلا أن أعدادها تناقصت بعد ذلك ووصل عددها إلى (566) منشأة في عام 2016، بسبب خروج ما يقارب من 91 منشأة صناعية عن العمل بسبب تدهور الوضع الأمني. وقد تركزت الأنشطة الاقتصادية في المنشآت الكبيرة على صناعة منتجات المعادن اللافلزية، وصناعة المنتجات الغذائية إذ شكلت هاتان الصناعتان، ما نسبته (83%) من إجمالي عدد المنشآت الصناعية الكبيرة⁽¹⁸⁾. وعن مساهمة الصناعات التحويلية في تكوين الناتج الصناعي، يلاحظ مدى ضعف مساهمتها، مقابل هيمنة وسيطرة الصناعات الاستخراجية (النفط الخام) على الناتج المتحقق في القطاع الصناعي، وعلى المساهمة الكبيرة للصناعات الاستخراجية كذلك في الناتج المحلي الإجمالي. وقد ازداد الأمر سوءاً بعد عام 2003، من خلال انفتاح الأسواق المحلية على العالم الخارجي ووقوع هذه الأسواق فريسة سهلة أمام المنتجات الأجنبية، وبدون أي حماية أو ضوابط تنظم دخول هذه المنتجات، وبالتالي ازدادت معاناة الصناعات التحويلية وأصبحت لا تسهم في أحسن الأحوال سوى بنسبة (2%) من إجمالي الناتج المحلي إضافة إلى انحدار دورها في استيعاب القوى العاملة مما ساهم بدرجة كبيرة في ارتفاع نسب البطالة.

وخلال المدة (2005-2006) بلغ حجم الناتج للصناعات التحويلية أعلى مستوى له وذلك خلال العام 2013 وبواقع (6286042.4) مليون دينار إلا أن حجم الناتج الصناعي بدأ بالانحدار بعد ذلك ليصل إلى (4118518.5) مليون دينار عام 2016. ويعزى سبب انخفاض القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية إلى عدة عوامل أهمها⁽¹⁹⁾:

- 1- توقف الإنتاج في بعض المعامل والشركات مثل معمل سموت الفلوجة، حمام العليل وسمنت سنجار، والشركة العامة لصناعة الأسمدة والشركة العامة للفوسفات، بسبب الوضع الأمني الناتج عن سيطرة الجماعات الإرهابية على مناطق في غرب وشمال العراق.
- 2- الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي ولفترات طويلة، مما أثر سلباً على العمليات الانتاجية.

- 3- انهيار البنى التحتية إلى جانب تردي الوضع الأمني في المناطق المسيطر عليها من قبل تنظيم داعش الإرهابي.
- 4- توقف أغلب عمليات الاستثمار في هذا القطاع بسبب العجز في موازنة الدولة وإنخفاض الانفاق الاستثماري، وإلغاء بعض المشاريع وتأجيلها لسنوات لاحقة.
- 5- إضافة إلى العامل الأبرز وهو سيطرة المنتجات الأجنبية على السوق المحلية وإضعاف دورها في تلبية احتياجات المواطنين من منتجات هذا القطاع.

ثالثاً: وسائل حماية المنتج المحلي

1- الضرائب الكمركية

في ظل قانون الكمارك المرقم (23) لسنة 1983، كان للتعرفة الكمركية دوراً مالياً واقتصادياً مهماً، كونها أحد أدوات السياسة المالية، بالإضافة إلى دورها الاقتصادي في حماية المنتج المحلي، إلا أن العمل بهذا القانون قد توقف بعد أحداث 2003، وتم استبداله برسم إعادة أعمار العراق والبالغ 5%، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام دخول مختلف أنواع السلع الأجنبية، واغراق السوق بالسلع الرديئة، مما انعكس سلباً على المنتج المحلي، وعلى فرص التنمية والتطور الاقتصادي، وفي ظل هذا الوضع كان لابد من اللجوء إلى التعريف الكمركية بوصفها وسيلة حمائية إلى جانب وسائل الدعم والتشجيع الأخرى، وهذا ما أخذت به الحكومة العراقية، إذ أقرت قانون التعريف الكمركية المرقم (22) لسنة 2010، إلا أن تطبيق هذا القانون جاء بعد خمس سنوات من إقراره، نتيجة للمحاذير المرتبطة بتطبيقه بحجة أنه سيؤثر سلباً على المستهلك، وهو ما يعكس حالة انعدام الرؤيا الصحيحة فيما يتعلق بمصلحة البلد العليا، وكذلك انعدام التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة، ووجود التعارض والاختلاف في الرؤى والمواقف في القضايا الاقتصادية⁽²⁰⁾. أما الغايات التي يسعى القانون إلى تحقيقها فهي وضع تعريف كمركية تتماشى وإصلاح الاقتصاد العراقي، من خلال:

أ. اعضاء المواد الأولية والمعدات

إذ نص القانون على إعفاء مواد متعددة تشمل مختلف القطاعات، منها على سبيل المثال، إعفاء بذور وتقاوي الإنتاج الزراعي، المواد الخام الضرورية للصناعات المعدنية والكيميائية وغيرها من الصناعات وكان الهدف من هذا الإعفاء، هو تشجيع المنتج المحلي من خلال المساهمة في خفض تكاليف الإنتاج، والمحصول النهائية، هي القدرة على منافسة المنتج المحلي للمنتجات الأجنبية المستوردة، كما تساهم هذه الإعفاءات أيضاً في تشجيع مشاريع الاستثمار الجديدة.

ب. رسوم كمركية لحماية الإنتاج المحلي

وبموجب قانون التعرفة، ثم فرض رسوم مرتفعة على بعض السلع المستوردة، كالتصور بحوالي (40%)، وكذلك الفواكه والخضروات والذي بلغ قيمة الرسم الكمركي عليها (30%)، والأسماك الطازجة (20-30%)، والألبسة الجاهزة (30-40%) وغيرها من السلع المستوردة. وكان الغرض من هذه الرسوم هو توفير الحماية الكافية للمنتج المحلي، خاصة في مواسم الوفرة فيما يخص المحاصيل الزراعية، إذ إن القانون حدد فترات زمنية معينة لتطبيق التعريفة الكمركية، كي لا تتعارض مع مواسم شح المحاصيل.

ج. رسوم كمركية مرتفعة لتقليل الاستيراد

كما تضمن القانون فرض رسوم كمركية مرتفعة على عدد كبير من السلع ذات الطبيعة الاستهلاكية، بهدف الحد من استيراد هذه السلع من جهة، ولزيادة الحصيلة الضريبية من جهة أخرى، ومن هذه السلع العطور بواقع 25%، وتماثيل الزينة، ولوحات وصور مرسومة بنحو 50%، وأسلحة نارية 40%، وساعات متنوعة، ودرجات نارية، وأجهزة منزلية كهربائية بنحو 30%، والاعاب أطفال 15%، وغيرها من السلع، وكان الهدف من فرض هذه الرسوم المرتفعة هو لتقليل استيرادها. كما تم أيضاً فرض رسوم مرتفعة على بعض السلع، وذلك لأغراض صحية واجتماعية، كالمشروبات الكحولية بنحو 80%، وأنواع من السكاثر 25-50% لتأثيرها على الصحة العامة. ويلاحظ من الجدول رقم (5)، إن حصيلة الإيرادات الكمركية في العراق بأنها صغيرة جداً مقارنة بحجم الواردات التي يعتمد عليها الاقتصاد لتلبية الاحتياجات المحلية:

جدول (5)
حجم الإيرادات الكمركية في العراق مقارنة بحجم الاستيرادات

مليار دينار

السنة	الإيرادات الكمركية (1)	حجم الاستيرادات (2)	الأهمية النسبية (2:1)
2005	118	29383	0.40
2006	219	27443	0.80
2007	229	22952	0.99
2008	376	35994	1.04
2009	590	41283	1.4
2010	507	43673	1.16
2011	436	47540	0.91
2012	307	55733	0.55
2013	--	58272	---
2014	430	52703	0.81
2015	324	38730	0.83
2016	577	34062	1.6

المصدر: تم اعداده بالاستناد إلى:

-جمهورية العراق، وزارة المالية، الضرائب الكمركية والرسوم الأخرى، سنوات متعددة.

-جمهورية العراق، البنك المركزي، التقرير الاقتصادي السنوي، للسنوات (2005-2006).

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ ان حجم الواردات قدرت بنحو (34062) مليار دينار في عام 2016، غير أن الرسوم الكمركية التي تم تحصيلها كانت (577) مليار دينار، أي أن سعر التعريفة الكمركية التي تم تحصيلها هو ما يقارب (1%) فقط وهو ما يعكس ضعف الاجراءات الكمركية . وقد أدى التحول من تطبيق قانون سلطة الائتلاف إلى تطبيق القانون الجديد إلى زيادة الحوافز في تقدير قيمة الواردات بأقل من قيمتها الحقيقية وتصنيفها في غير محلها، وارتكاب عمليات التهريب، وتحويل مسار التجارة، خاصة في ظل انتشار الثغرات الحدودية، وضعف نظم المعلومات في إدارة الكمارك، إضافة لذلك، اعتماد حكومة إقليم كردستان القانون السابق لقانون 2010 مما زاد من التعقيدات التي تواجهها الحكومة الاتحادية في تحصيل الإيرادات الكمركية⁽²¹⁾.

واستناداً للمادة (2- أولاً) من قانون التعريفة لسنة 2010، والتي تنص على إمكانية تعديل الرسوم الكمركية في الأحوال الطارئة ولضرورة اقتصادية ونقدية، فقد أصدر مجلس الوزراء قراره

المرقم (993) لسنة 2017 بتعديل نسب الرسوم الكمركية بالجداول المرفقة بقانون التعريفه 2010، بهدف زيادة كفاءة الهيئة العامة للكمارك في جباية الرسوم الكمركية والحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي من خلال اختزال البنود وتوحيد الرسوم على البضائع المستوردة ضمن التصنيف الواحد بما يقطع الطريق أمام الاجتهاد الشخصي والتلاعب بوصف البضائع وبما يسهم إيجابياً في تعظيم الإيرادات الكمركية وبالتالي فقد قسم قرار مجلس الوزراء الرسوم الكمركية إلى أربعة فئات يكون الحد الأدنى (0.5%) والحد الأعلى 30% من قيمة السلعة، على أن يتم العمل بهذا القرار اعتباراً من 2018/1/1: (22)

- الفئة الأولى، يكون الرسم الكمركي بنسبة 0.5%، وتشمل سلعاً منها معادن ثمينة والأخشاب ومصنوعاته وورق مقوى ومواد نسيجية ومعدات النقل.
- الفئة الثانية، تكون الرسوم الكمركية عليها 10%، ومن أهمها حيوانات حية، ومنتجات المملكة الحيوانية، ومنتجات المملكة النباتية، ومنتجات الأغذية والصناعات الكيماوية.
- الفئة الثالثة، تكون الرسوم الكمركية عليها 15% وتشمل عدة سلع أهمها جلود خام ومدبوغة، وجلود بفراء، ومصنوعات هذه المواد، وحقائب يدوية .
- الفئة الرابعة، تكون الرسوم الكمركية عليها 30%، وتشمل سلعاً عدة أهمها أجهزة تسجيل الصوت، ومعدات كهربائية، والتحف الفنية، والتبغ وإبدال التبغ.

ولكي يكون القانون مفيداً، وتحقيق الغرض الحمائي منه يجب أن يرافق صدور القانون جملة من الإجراءات تشمل تهيئة البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية من النواحي المادية والفنية والتكنولوجية، وإعادة هيكلة المنشأة الإنتاجية في القطاع العام وضمن القطاع الخاص، ولهذا فإن فرض الرسوم الكمركية لوحدها لا يكفي لجعل المنتج المحلي في وضع يمكنه من الاستفادة القصوى والفعالة من الرسوم، وعليه يجب ان يرافق القانون جملة من الإجراءات التي تخدم الإنتاج المحلي، من خلال تقديم خدمات للقطاعات الإنتاجية كي تستطيع الحماية من لعب دور المحرك لعجلة النشاط الاقتصادي.

2. نظام الإعانات والدعم الحكومي

عملت الحكومة بتوجهاتها الجديدة، على التقليل من حجم الدعم الواضح للقطاع العام وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص لأخذ دوره في عملية التنمية، الأمر الذي جعل أم القطاع الخاص فرصة للولوج في نشاطات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومن هنا جاءت عملية تبني عدة مؤسسات حكومية في العراق، لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف تطوير هذه الصناعات، وإفساح المجال أمامها للمساهمة في عملية التنمية .

فوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وبالتنسيق مع وزارة المالية، عملت على تخصيص قروض صغيرة تتراوح ما بين (3-10) ملايين دينار، لتمويل ما يقارب (100) ألف مشروع صغيرة في عموم العراق عدا إقليم كردستان، وقد تم تنفيذ 61% من المخطط له، إلا أن العمل بهذا البرنامج قد توقف عام 2009، بعد توقف وزارة المالية عن التمويل. وضمن سياق إقامة المشاريع المدرة للدخل، وفي نطاق الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر بدأ العمل عام 2012 ببرنامج القروض الصغيرة، والذي يستهدف الفئات الأكثر فقراً لدعمها في إقامة المشاريع، وقد بلغ مجموع القروض الممنوحة (11469) قرصاً منذ بدأ العمل به ولغاية العام 2017، إلا أن هذه المشاريع في أغلبها هي عبارة عن مراكز تجارية لا تسهم في خلق منتج محلي، وإنما إعادة بيع المنتجات سواء الأجنبية أو بعض المنتجات المحلية.

وبهدف توفير فرص عمل لجميع الفئات الاجتماعية وزيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات، قام البنك المركزي العراقي بطرح مبادرتين لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الأولى قيمتها (1) ترليون دينار، الغرض منها تمويل المشاريع الصغيرة، أما الثانية فقيمتها (5) ترليون دينار، لتمويل المشاريع الكبيرة. وعمل البنك على توزيع قيم المبادرة على أربعة مصارف متخصصة من بينها المصرف الزراعي والمصرف الصناعي، بفائدة قدرها 2% ومدة أمهال أمدتها سنة وستة أشهر لكل مصرف. وبالرغم من انطلاق هذه المبادرة في العام 2015، إلا أن إجمالي القروض الممنوحة لم تتجاوز 4% لغاية العام 2017، وهو ما يعكس التلكؤ في التنفيذ، وإلى وجود المعوقات التي تحول دون التنفيذ الميسر لعملية الإقراض، خاصة ما يتعلق بالكفالة المطلوبة، كذلك يمكن القول، إن ضعف الحماية للمنتج المحلي، أدى إلى اتجاه القطاع الخاص نحو الأنشطة الهامشية وعزوفه عن الإسهام في القطاعات الحقيقية الأمر الذي أسهم في إضعافه وبالتالي عدم قدرته على الإفادة من تلك المبادرة ، وبالإنتقال إلى الدعم

الموجه للقطاع الزراعي، فقد كانت المبادرة الزراعية، والتي تم العمل بها عام 2008، من أهم أشكال الدعم التي قدمت لهذا القطاع، بهدف خلق معالجات آنية تبعث الأمل في نفوس الفلاحين والمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، وتعيد الثقة قدر الإمكان بهذا القطاع، إذ تم إنشاء صناديق اقراض تخصيصية لدعم المزارعين بالقروض الزراعية تتم إدارتها من قبل المصرف الزراعي التعاوني، تمنح هذه الصناديق، المزارعين والفلاحين، وأصحاب المشاريع والشركات الزراعية قروض ميسرة من دون فوائد مصرفية وبفترات تسديد مناسبة، من خلال آليات محددة، تهدف إلى تنمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. وقد توزعت الصناديق التخصصية إلى سبعة صناديق بلغ عدد المستفيدين من القروض التي تقدمها هذه الصناديق (105337) مستفيداً خلال المدة (2008-2015) أحتل صندوق المكننة المرتبة الأولى في عدد المستفيدين، إذ بلغ (46576) مستفيداً، وبمبالغ مصروفة بنحو (925.740) مليار دينار، فيما جاء صندوق اقراض صغار الفلاحين والمزارعين بالمرتبة الثانية، بواقع (38342) مستفيد، وبمبالغ مصروفة بلغت نحو (741.647) مليار دينار خلال نفس الفترة، تلتها بقية صناديق، تنمية النخيل، والثروة الحيوانية، والمشاريع الاستثمارية الكبرى، وتنمية المرأة الريفية بأعداد مستفيدين وصلت إلى (10430) و(8992) و(618) و(375) مستفيداً وقروض نقدية بلغت نحو (93.569) و(215.303) و(278.003) و(1.908) مليار دينار على التوالي أما صندوق تنمية أبناء العراق، والذي جاء بالمرتبة الأخيرة بعدد المستفيدين ، والذي خصص لدعم عوائل الشهداء والسجناء السياسيين، وأبناء الصحوات، العاملين في القطاع الزراعي، يلاحظ ضعف الإقبال عليه، لأن أغلب الجهات المشمولة به لا تمتلك الأراضي الزراعية المشروطة لإقامة المشروع⁽²³⁾.

وعلى الرغم من بعض النجاحات التي حققتها المبادرة الزراعية، إلا أنها وكحال أغلب الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الحكومية، قد أصابها آفة الفساد، سواء ما يتعلق بسوء التخطيط في بعض جوانبها من جهة⁽²⁴⁾، وعدم وجود ضمانات حقيقية لمنح القروض، إذ تم رصد مشاريع وهمية ضمن المبادرة الزراعية صرفت عليها القروض زراعية، حسب ما صرحت به لجنة الزراعة والمياه في مجلس النواب العراقي، وكان من المؤمل من هذه المبادرة ان تحقق نتائج أفضل لو وجدت رقابة فعلية لمتابعة انشاء المشاريع.

3- **الإجراءات القانونية:** من القوانين المهمة التي أصدرها المشرع العراقي، هو قانون حماية المنتجات العراقية رقم (11) لسنة 2010، والذي كان بمثابة الركيزة الأساسية التي تستند عليها المؤسسات الإنتاجية في النهوض بواقعها الإنتاجي، ويوفر لها القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة. ، ولغرض بناء صناعة وطنية، ولتفادي حدوث ضرر يلحق بها من الممارسات الضارة من سياسة إغراق الأسواق بالمنتجات او الزيادات غير المبررة في الواردات أو المنتجات المستوردة التي تدعمها الدول المصدرة إلى العراق، بما يؤدي إلى فقدان شروط المنافسة العادلة⁽²⁵⁾.

وعمل القانون على تحديد الية للبدء بالتحقيق بالممارسات المضرة بالمنتج المحلي ومدى تأثيره بمنافسة المنتج الأجنبي، وتتمثل هذه الآلية، بتقديم المؤسسة الإنتاجية المتضررة طلباً تحريراً إلى وزير الصناعة والمعادن، أو إلى وزارة الزراعة إذا كان المتضرر منتجاً زراعياً، ويتضمن الطلب المعلومات والمستندات التي تؤيد وجود الممارسات الضارة، ونوع الضرر الحاصل. وبعد دراسة الطلب، يتم التوجيه ببدء عملية التحقيق من قبل الدائرة المعنية بذلك، وإذا ما أثبت التحقيق وجود ممارسات ضارة، فإن الوزير يصدر قراره بفرض تدابير نهائية لمواجهةها على ان يشمل القرار نوع التدابير وحجمها ومدى تطبيقها.

وتتنوع هذه التدابير بين:

- تدابير مكافحة الإغراق: إذ يتم فرض رسم إغراق يساوي هامش الإغراق إذ كان سعر تصدير المنتج المستورد إلى العراق أقل من قيمته العادية.
- تدابير تعويضية: يتم بموجبها فرض رسوم كمركية تعويضية وفقاً للقانون تعادل الدعم الممنوح للمنتج المستورد الى العراق.
- تدابير وقائية: تفرض هذه التدابير استناداً إلى المادة (14) من قانون حماية المنتج المحلي، لمراجعة الزيادة غير المبررة من الواردات، وتحدد هذه الإجراءات بتعليمات يصدرها الوزير، وتتمثل هذه التدابير، أما بتحديد الحصص الكمركية التي يجوز استيرادها، أو بفرض أو زيادة التعريفة الكمركية على المنتج المستورد.

ولزيادة الفاعلية التأثيرية لهذا القانون، فإنه لابد من تكثيف الندوات والورش التثقيفية لأصحاب المشاريع الإنتاجية، وشرح آليات الحماية بشكل مفصل، والتعريف بالخطوات الصحيحة

لتقديم طلب حماية المنتج إلى الجهات المعنية، لاتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الممارسات الضارة بالمنتج صاحب الطلب، مع أهمية إرفاق المستندات التي تؤيد وجود هذه الممارسات الضارة. كما أن زيادة هذه الفاعلية تستلزم كفاءة ومهنية الجهات القائمة بعملية التحقيق، إضافة إلى سرعة انجاز المهام الموكلة اليها، وحسم الإجراءات التحقيقية في فترة زمنية محددة حتى لا يتحمل المنتج المزيد من الأضرار المتولدة من السلع الأجنبية المستوردة.

4- تنظيم عمل المنافذ الحدودية

يعاني العراق كما بقية الدول ذات المساحات الكبيرة من عدة صعوبات ومشاكل مرتبطة بطول حدوده، خاصة ما يتعلق بعمليات تهريب السلع فضلاً عن ازدياد الصعوبات الأمنية المتمثلة بعبور الافراد والجماعات الإرهابية التي تقوم بعمليات إرهابية تخل بالأمن الوطني. وعليه فإن لعملية ضبط الحدود وتعزيز سلطة الدولة وهيبة القانون أهمية كبيرة على كافة الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والأمنية⁽²⁶⁾.

ورغم سيطرة الحكومة المركزية على كامل المنافذ الحدودية، إلا أن المنافذ الحدودية في إقليم كردستان لا تزال بيد سلطة الإقليم، والتي تسعى الحكومة الى بسط سيطرتها على هذه المنافذ وفق ما تنص عليه المادة (110) من الدستور العراقي، إضافة إلى أن الحكومة تسعى إلى توحيد الرسوم الكمركية والتي تشهد اختلافاً واضحاً في تحديدها بين المنافذ الحدودية الموجودة في كردستان والمنافذ العراقية الأخرى. وإذا ما تم ذلك، فإنه سيشجع على تطبيق التعريفة الكمركية على جميع السلع وتنظيم دخولها إلى العراق، وهو ما يزيد من فرص توفير الحماية للمنتجات العراقية سواء الزراعية أو الصناعية، خاصة مع صدور قانون هيئة المنافذ الحدودية رقم (30) لسنة 2016، للأشراف والمراقبة على عمل المنافذ الحدودية في العراق ولضمان حسن تطبيق القوانين والتعليمات الخاصة التي تنظم عمل الدوائر الحكومية في النوافذ الحدودية، وبما يؤمن تحقيق انسيابية العمل ودخول الأشخاص والبضائع ورفع مستوى الخدمة فيها، وإظهار المنافذ الحدودية بالمظهر اللائق كونها واجهة العراق، وبموجب هذا القانون تم تشكيل هيئة المنافذ الحدودية ترتبط بمجلس الوزراء، يكون مقر الهيئة في بغداد، ولها فروع في المنافذ الحدودية ويهدف تشكيل هذه الهيئة إلى: ⁽²⁷⁾

- الإرتقاء بمستوى العاملين في المنافذ الحدودية من خلال التنسيق مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة التي لها دوائر عاملة في المنافذ الحدودية.
- تشخيص جميع المخالفات والمظاهر السلبية ومعالجتها.
- توفير المرافق الخدمية وتطويرها من الناحية الفنية.
- السيطرة والإشراف والمراقبة على أداء الدوائر العاملة في المنفذ الحدودي بما يضمن تطبيق القانون.

إن تبني الحكومة لإستراتيجية خاصة بتطوير عمل هيئة المنافذ وتطبيقها على أرض الواقع يساهم ليس فقط في تحقيق الأمن الوطني، وإنما في توثيق حجم التبادل التجاري الحقيقي مع الدول الأخرى، وبما يدفع إلى معرفة قيمة حجم الواردات، ولا سيما في القطاع الخاص، وهو ما يساعد في معرفة طبيعة السلع المستوردة، ومنع استيراد السلع ذات الجودة المتدنية والتي تضر بالمستهلك⁽²⁸⁾، وتدفع إلى اغراق السوق العراقية وتدمير الاقتصاد الوطني، كما يساهم أيضا في التقليل من فرص التهرب الكمركي، والتلاعب بقيم وكميات السلع والبضائع، خاصة إذا ما علمنا أن حجم الإيرادات المتحصلة من الضرائب والرسوم المفروضة لا تتناسب (كما تم ذكره سابقاً) مع حجم السلع المستوردة التي تدخل العراق سنوياً، وبالتالي فإن تحصين المنافذ الحدودية سيكون له إنعكاسات إيجابية في كافة الجوانب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيات أولاً: الاستنتاجات

- 1- تقدم الحكومة التركية جملة من الحوافز وبرامج الدعم لعدد من القطاعات المهمة في الاقتصاد، خاصة القطاعات ذات القدرة التصديرية، لزيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية، ويتمثل هذا الدعم، أما بالدعم المباشر من خلال المدفوعات المالية، أو من خلال الدعم غير المباشر سواء بالإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة أو الإعفاءات الكمركية للآلات والمعدات المستوردة التي تستخدم في العملية الإنتاجية. وعلى الرغم من أن تركيا دولة منفتحة اقتصادياً بشكل نسبي، إلا أنها توفر الحماية الكافية لمنتجاتها الوطنية، وخاصة الزراعية إذ بلغ متوسط التعريفة الكمركية (49%) للمنتجات الزراعية كاللحوم واللبن والسكر وغيرها من المنتجات.
- 2- إن انخفاض الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في العراق انعكس على تدني مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن كانت نسبة المساهمة تصل إلى (32%) من إجمالي الناتج المحلي عام 2000، انخفضت لتصل إلى نحو (3.7%) عام 2016، كما أن تخلف القطاع الزراعي نتيجة أساليب العمل غير الكفؤ، وعدم تفعيل القوانين الحمائية ومكافحة الإغراق، كلها عوامل أدت إلى ضعف قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة.
- 3- ضعف الأهمية النسبية للصناعات التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت نحو (2%) من إجمالي الناتج لعام 2016، وهي مساهمة منخفضة جداً إذ ما قورنت مع مساهمة إنتاج النفط الخام على مستوى الأنشطة السلعية بنسبة (61%) أو على مستوى الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة (29%) من إجمالي الناتج.
- 4- أدت سياسة الباب المفتوح والتي انتهجت بعد العام 2003، إلى إغراق السوق العراقية بمختلف أنواع المنتجات الأجنبية المستوردة، وكان لهذه السياسة بالغ الأثر على الاقتصاد العراقي، فواجهت المنتجات الوطنية منافسة شديدة من السلع الأجنبية ذات الكلفة المنخفضة والأسعار المتدنية، فزاد الإغراق من تفاقم الصعوبات التي تواجهها القطاعات الاقتصادية، فترجع حجم الإنتاج، وقلل القدرة التنافسية للمنتجات المحلية قياساً بالسلع الأجنبية المستوردة.
- 5- رغم إقرار قانون التعريفة الكمركية رقم (22) لسنة 2010، إلا أن تطبيقه جاء بعد خمس سنوات من إقراره، ما يعكس حالة انعدام الرؤيا الصحيحة فيما يتعلق بمصلحة البلد العليا.
- 6- ضعف إجراءات حماية المنتج المحلي، أدى إلى إتجاه القطاع الخاص نحو الأنشطة الهامشية وعزوفه عن الإسهام في القطاعات الحقيقية، الأمر الذي أسهم في إضعافه، وبالتالي عدم

قدرته على الإفادة من المبادرات الحكومية التي تطلقها بين فترة وأخرى خاصة ما يتعلق بالقروض الميسرة.

ثانياً: التوصيات

1- يعد الاستثمار في القطاع الزراعي من أفضل الاستثمارات المولدة للمنافع الاقتصادية، فزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي سيساهم في دعم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما يلزم ويحتم على الحكومة زيادة الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع بما يتناسب ومكانة النشاط الزراعي وأهميته في الاقتصاد العراقي.

2- إن توفير حماية كمركية فعالة وتحقيق هدف المنتج المحلي، يجب أن يستدعي تحليلات اقتصادية تفصيلية تحدد مستوى الحماية اللازم لكل سلعة على حدة في ضوء مقارنة لتكاليف انتاج وأسعار السلع المحلية والأجنبية المنافسة لها في السوق الداخلي، وأيضاً إذا ما أريد للحماية ان تكون فعالة وتخدم الغرض الحمائي، يجب أن تكون بالقدر والمستوى الذي يلغي فرق السعر بين السلعتين المحلية والأجنبية، حتى لا تكون السلعة الأجنبية مفضلة من حيث السعر على السلعة المحلية، أي أن الرسم الكمركي يجب أن يكفي لتغطية تكلفة إنتاج السلعة المحلية، ويمكن من تصريف الإنتاج المحلي وتحقيق الأرباح.

3- يجب أن يتزامن تطبيق القوانين الحمائية للمنتج المحلي، جملة من الإجراءات والتي تشمل تهيئة البنية التحتية للقطاعات الاقتصادية من النواحي المادية والفنية والتكنولوجية، وإعادة هيكلة المنشأة الإنتاجية في القطاع العام وضمن القطاع الخاص، ولهذا فإن فرض الرسوم الكمركية لوحدها لا يكفي لجعل المنتج المحلي في وضع يمكنه من الاستفادة القصوى والفعالة من الرسوم، ولهذا يجب ان يرافق تطبيق القوانين جملة من الإجراءات التي تخدم الإنتاج المحلي من خلال تقديم خدمات للقطاعات الإنتاجية كي تستطيع الحماية لعب دور المحرك لعجلة النشاط الاقتصادي.

4- أن برامج الدعم التي تقوم بها الحكومة بين فترة وأخرى، وخاصة ما يتعلق بتوفير القروض الميسرة للمشاريع الاقتصادية المختلفة ليست كافية ما لم تكن هناك مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعقب تلك البرامج، فالدول المتقدمة ومنها أمريكا علي سبيل المثال، عانت من فشل المشاريع عند بداية عملها، فعملت على حماية تلك المشاريع من الخسائر المتولدة من

منافسة السلع الأجنبية، ففرضت ضرائب كمركية على السلع المستوردة خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضي، تراوحت بين (30-50%)، وبدأت بتخفيض هذه النسبة عندما رأت أن صناعيتها قد خلقت ميزة تنافسية لها في الأسواق المحلية، إضافة إلى إمكانية نفاذ سلعها إلى الأسواق الخارجية.

5- إن بسط الحكومة الاتحادية سيطرتها على كافة المنافذ الحدودية، واختيار العناصر الكفؤة والنزيهة في إدارة هذه المنافذ، سيشجع على تطبيق التعريفات الكمركية على جميع السلع وتنظيم دخولها إلى العراق، وهو ما يزيد فرص توفير الحماية للمنتجات العراقية، خاصة مع صدور قانون هيئة المنافذ الحدودية رقم (30) لسنة 2016، والذي نظم عمل المنافذ الحدودية في العراق مما يساهم في تحقيق الأمن الوطني، وفي توثيق حجم التبادل التجاري الحقيقي مع الدول الأخرى، بما يدفع إلى معرفة حجم الواردات ولا سيما في القطاع الخاص كما يساهم أيضا في التقليل من فرص التهريب الكمركي والتلاعب بقيم وكميات والسلع.

المصادر والمراجع:

1. Investment in Turkey KPMG Turkey 2017 PP 10-14.
2. Structural changes and reforms in Turkish Agriculture directorate for strategy development Ankara 2015 PP 11-18.
3. Sinem Duyum Poultry and Products Annual (Turkey) GAIN Reports USA 2016 P.6.
4. Peter Mock The Auto Motive sector in Turkey Istanbul Policy center Istanbul 2016 PP 5-6.
5. Trade Policy review (Turkey) World Trade Organization Report by The Secretariat 2016 PP 129-130.
6. Turkish Taxation System Ministry of finance Revenue Administration Turkey 2016 PP 9-10
7. Cigdem Nas and Yoncaozur Turkey and EU Integration: Achievements and Obstacles Routledge New Yourk 2017 PP 4-5.
8. Trade Policy review (Turkey) World Trade Organization Report by The secretariat 2016pp 200-203.
9. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013، ص14.
10. علي مزاحم ماهر، الانتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (38)، 2012، ص13.

11. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، إنتاج الفواكه والحمضيات، سنوات مختلفة.
12. علي مزاحم ماهر ، الانتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح، مصدر سبق ذكره، ص18.
13. ابراهيم حسناء ناصر ، الواقع الراهن للإنتاج الحيواني في العراق وافاق تنميته، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد (43)، 2015، ص223.
14. جاسم هبة كاتب فرحان محسن عويد ، تقرير دالة الطلب الفردي على لحوم الدجاج في العراق للمدة (1980-2012)، مجلة العلوم الزراعية العراقية، المجلد (3)، العدد(46)، 2015، ص418.
15. صبر رباب جبار، التوزيع الجغرافي لإنتاج الأسماك ومشاكله في محافظة بغداد، مجلة كلية التربية، جامعة المستنصرية، العدد (2)، 2017، ص365.
16. الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص، 2016، ص9-10.
17. الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الصناعية المتوسطة، 2016، ص10.
18. الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة، 2006، ص12-17.
19. جمهورية العراق، البنك المركزي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2016، ص24.
20. عمران ستار جابر، إشكالية تطبيق قانون التعريف الكمركية رقم (22) لسنة 2010 في العراق مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (28)، 2015 ص344.
21. فيهر سابا وآخرون، العراق (قضايا مختارة)، صندوق النقد الدولي، 2017، ص22.
22. جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للكمارك، [http://www. Constoms. Mofgov. Iq.](http://www.Constoms.Mofgov.Iq)
23. عبد الله سعد نجم ، عيدان اياد كاظم ، سياسات تمويل المبادرة الزراعية في العراق عام 2008 الجهات التنفيذية وصناديق الإقراض التخصصية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد (110)، 2017، ص11.
24. جمهورية العراق، وزارة الزراعة، مكتب المفتش العام، دراسة خطة معالجة الظاهرة السلبية وفق نطاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، 2015، ص3.

25. قانون التعديل الأول لقانون حماية المنتجات العراقية، رقم (11) لسنة 2010، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4316)، 2014، ص 1-3.
26. العزاوي دهام محمد ، نحو استراتيجية وطنية لتطوير المنافذ الحدودية في العراق، صحيفة الحوار المتمدن، العدد (5736)، 2017/12/23.
27. قانون هيئة المنافذ الحدودية، جريدة الوقائع العراقية، العدد (4419)، 2016، ص 2-3.
28. شنجار عبد الكريم جابر ، المنافذ الحدودية وكشف ميزان القطاع الخارجي للعراق في ضوء الإرشادات العالمية، شبكة الاقتصاديين العراقيين 2017.